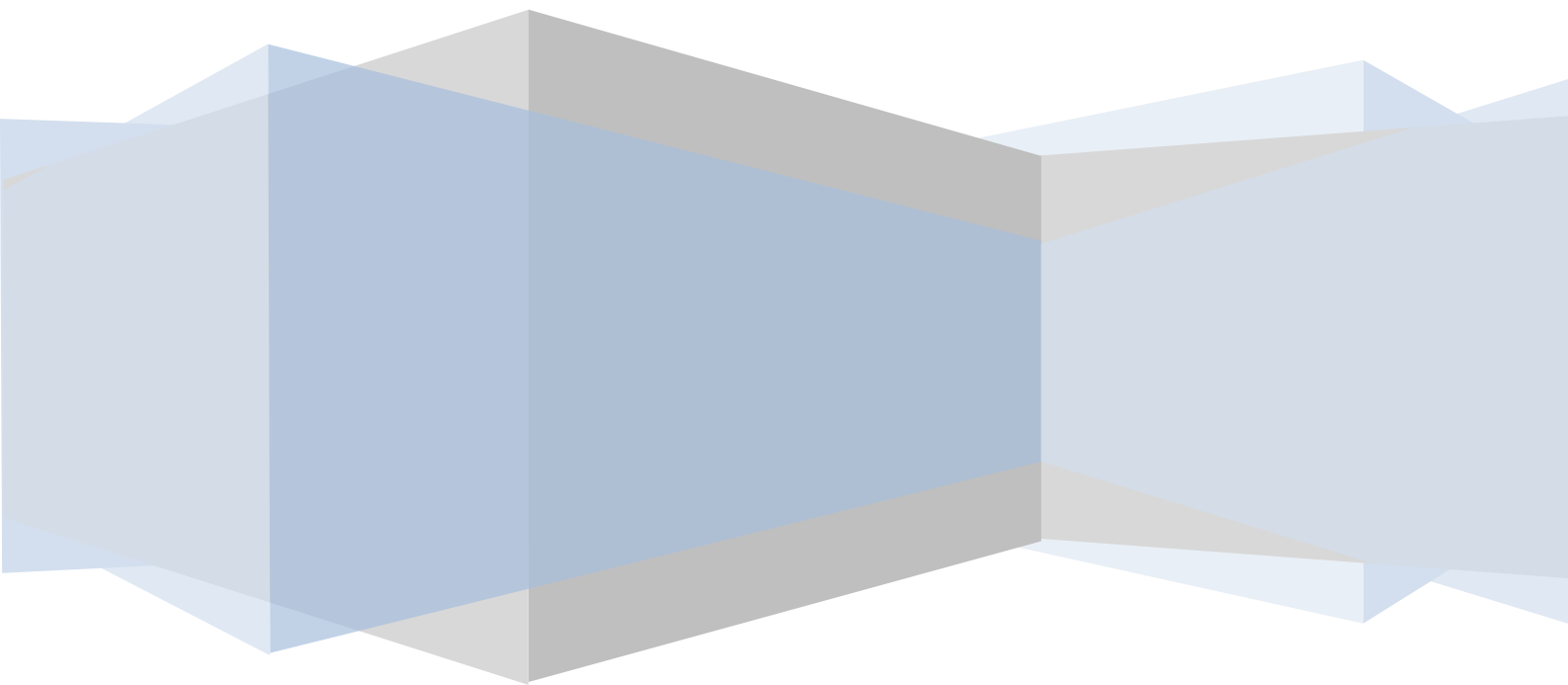




مركز تونس لحرية الصحافة

TUNIS CENTER FOR PRESS FREEDOM
CENTRE DE TUNIS POUR LA LIBERTE DE LA PRESSE



مقدمة عامة

الحقوق والأخلاقيات

يتطلب الوضع المادي للصحفيين اليوم علاجا شاملا انطلاقا من قناعتنا بأنه لا يمكن الحديث عن إعلام مستقل وصحافة أخلاقية دون توفير الضمانات الكافية للعاملين في قطاع ارتهنته الضغوط السياسية عقودا من الزمن، وحين تحرر من الوصاية والتبعية اصطدم بتحديات جديدة لا تقل خطورة عن التحديات السابقة.

لقد انشغل الصحفيون، خلال السنوات الست الماضية، بأولويات فرضها الواقع الجديد : أولويات تتعلق بخوض معركة صعبة من أجل تحرير الإعلام من القوانين المكبلة للحريات ومحاربة الرداءة ومواجهة الانتهاكات الجسدية والمهنية والتجاوزات الأخلاقية. وانشغلت كما انشغل الصحفيون أيضا بالرد على سيل الاتهامات التي كانت تستهدفهم مُحمّلة إياهم وهدم المسؤولية عن تردي الإعلام وبمحاولة الإفلات من كمامة المال السياسي وهجمة رؤوس الأموال وتعطل عملية إصلاح الإعلام العمومي.

غير أن الوضع المهني والمادي الهش الذي يعيشه مائات مئآت الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام يبقي عنصرا محددنا لنتائج هذه المعارك. وما من شك في أن تجاهل هذا الواقع سيفرغ أية عملية إصلاحية من مضمونها وسيجعل حديثنا عن ضرورة تكريس إعلام مستقل في منأى عن التجاذبات والمطامع مجرد خطابا غير واقعي.

ومما يزيد الوضع تعقيدا في هذا المجال هو أن القوانين المنظمة للأوضاع المهنية في القطاع متعدّدة فالعاملون في الصحافة الورقية، من صحافيين وتقنيين وموظفين، يخضعون لأحكام الاتفاقية المشتركة القطاعية للصحافة المكتوبة، بينما يخضع العاملون في وكالة تونس إفريقيا للأنباء وفي مؤسستي الإذاعة والتلفزة الوطنية كل لقانون أساسي خاص بمؤسسته أما العاملون في القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة والمواقع الإلكترونية ومراسلو الصحافة الأجنبية وكذلك المراسلون الجهويون التابعون لوسائل الإعلام الوطنية فإن السائد هو غياب القانون وهو ما يفتح الباب واسعا أمام الارتجال والتعسف.

وتعود هذه القوانين المنظمة إلى نحو أربعين سنة خلت. ومن الطبيعي إذن أن تكون محكومة بعقلية الفترة التاريخية التي أوجدتها والتوازنات التي كانت سائدة آنذاك، فالاتفاقية المشتركة القطاعية للصحافة المكتوبة مثلا تعود إلى سنة 1975، أي إلى فترة لم تكن توجد في تونس

سوى 4 جرائد يومية هي جريدة "لابريس" التي تملكها الدولة وصحيفتان على ملكية الحزب الدستوري الحاكم هما "العمل" و"لاكسيون" وجريدة خاصة موالية للسلطة هي "الصباح"، ولم تُؤدّ التنقيحات الجزئية التي أدخلت على الاتفاقية على امتداد سنوات إلى تغيير طابعها الأصلي.

ولعل أهم عنصر تلتقي فيه هذه الاتفاقية المشتركة مع القانونين الأساسيين المنظمين للوضع المهني للعاملين في الوكالة والإذاعة والتلفزة هو الموقع الأقليمي الذي يعود للصحافيين في العملية التفاوضية حول الأجور تبعا لتمثيليتهم الضعيفة داخل الهياكل النقابية بما أن النقابة تجمع كل الأصناف المهنية في المؤسسة داخل نفس الهيكل. وهذا ينعكس سلبا على أجور الصحافيين التي أبقى عليها مُتدنية. وقد استغلّت الثغرات الكثيرة في هذه الاتفاقية المشتركة والقوانين الأساسية التي تعطي لإدارة المؤسسة صلاحيات واسعة في منح الترقيات والامتيازات واستغلالها لشراء ذمم بعض العاملين في المؤسسة وهو ما يؤدي إلى خلق مجموعة ضيقة من المحظوظين الذين يتحولون إلى أعوان للممسكين بالسلطة داخل المؤسسة ويتجدون كذلك لخدمة السلطة القائمة في البلد التي سرعان ما تحولهم إلى أبواق دعاية لا يقيمون أي اعتبار لميثاق الشرف ولا لأخلاقيات المهنة الصحفية.

في السنة الماضية أعلن عن بعض الإجراءات ولكن التراكمات والحاجيات التي تتضخم يوما بعد يوم تتطلب المرور إلى السرعة القصوى والمطالبة بطول جذرية ذلك انه ومنذ 1975 لم يتم مناقشة الوضع المادي ومدى تأثير هشاشة التشغيل على أداء واستقلالية الصحفي التونسي إلا من خلال الاتفاقية المشتركة التي كانت تضع الجميع في سلة واحدة ، و تحت مظلة الوظيفة العمومية ، وبالطبع فهذه الاتفاقية هامة وتبذل فيها المنظمة الشغيلة ما بوسعها ولكنها تظل محكومة بسياسة أجور عامة لا تفرق بين الخصوصيات والالتزامات إلا بالنسبة لبعض المنح.

وحتى بالنسبة لمنحة الصحافة التي أقرت منذ سنة 1989 بقيمة 30 ديناراً وهي الامتياز الوحيد الذي يتمتع به الصحفي فلن تتجاوز بعد 28 سنة المائة دينار.

لم يطرح موضوع الانتهاكات الاقتصادية التي تمارس كعامل رئيسي في التأثير على الأخلاقيات والمعايير المهنية مع أنها خطيرة على الاعتداءات التي نتحدث عنها بصوت عالي منذ سنوات لا .

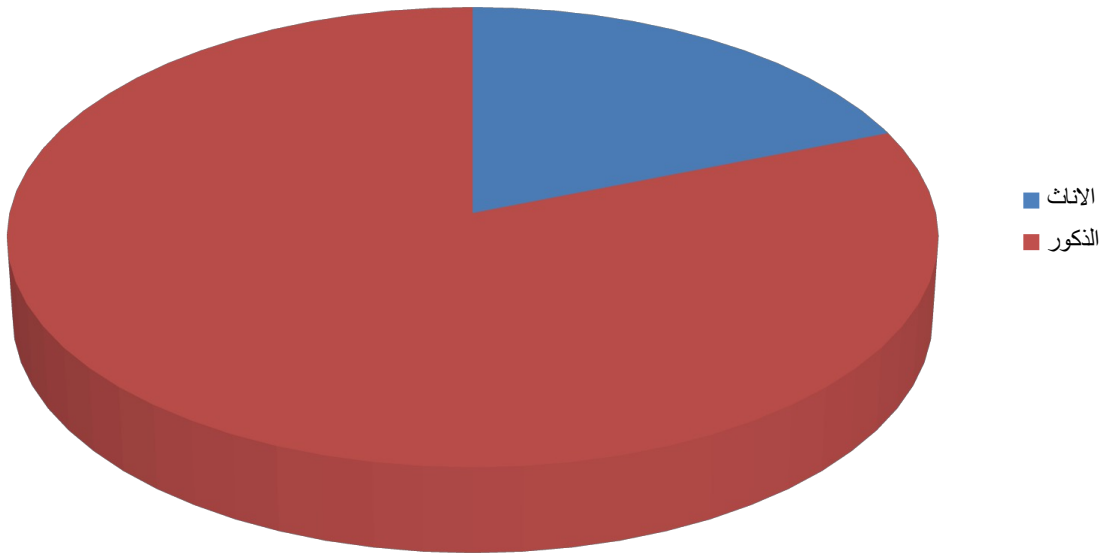
واقع حرية التعبير في تونس

2016

الانتهاكات الحاصلة على حرية التعبير سنة 2016

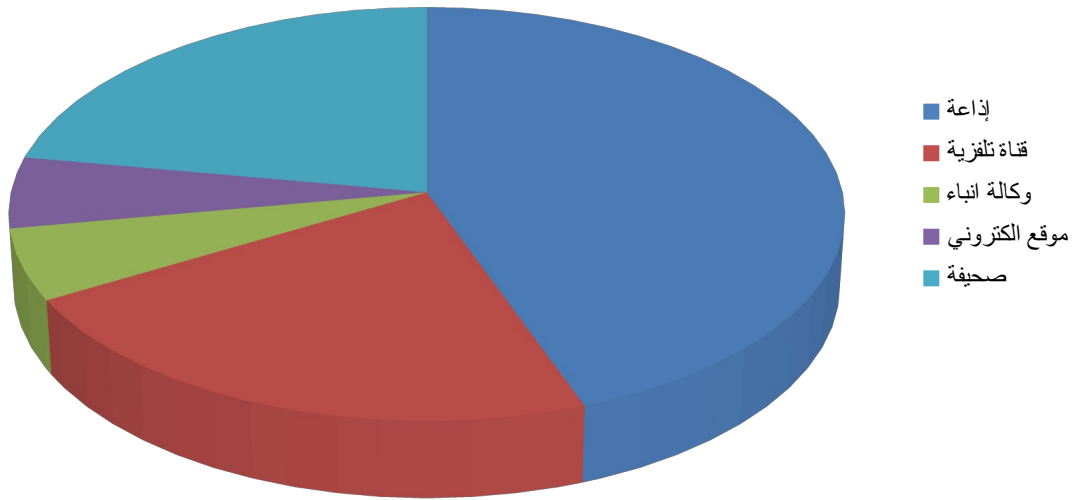
سجلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة 38 اعتداء بين جانفي 2016 وديسمبر 2016 مست 42 صحفيا (08 إناثا و 34 ذكورا).

عدد الصحفيين المتضررين حسب الجنس



وشملت هذه الاعتداءات 16 إذاعة و 08 قنوات تلفزيونية و 08 صحف ورقية إضافة إلى موقعين إلكترونيين ووكالتي أنباء.

الاعتداءات حسب المؤسسات الاعلامية



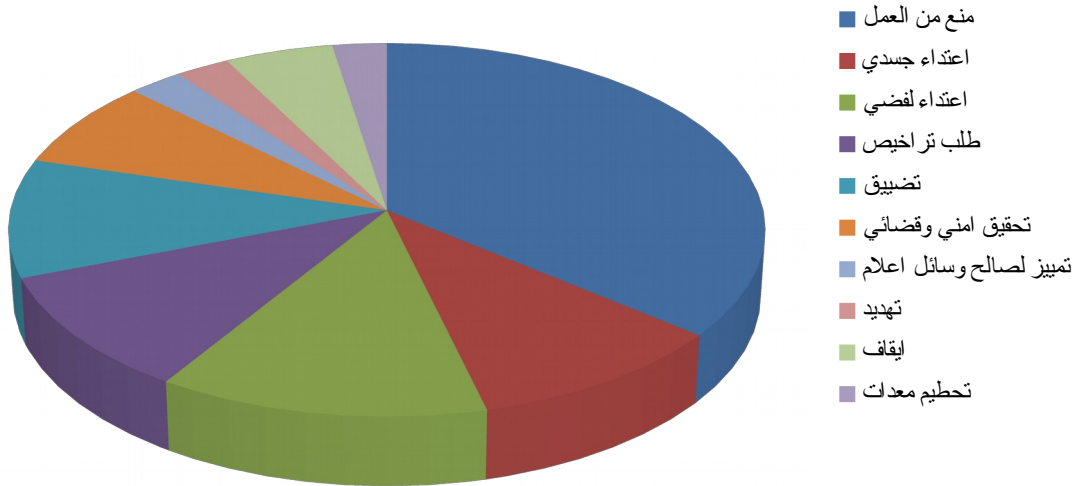
وتوزعت الاعتداءات حسب النوع كالاتي:

- 14 حالة منع من العمل
- 05 حالات اعتداء لفظي
- 04 حالات اعتداء جسدي
- 04 حالات تضيق
- 04 حالات تتعلق بطلب تراخيص
- 03 حالات تحقيق أمني و قضائي
- حالة تمييز لصالح وسائل إعلام

- 02 حالات إيقاف
- 01 حالة تهديد
- 01 حالة تحطيم معدات

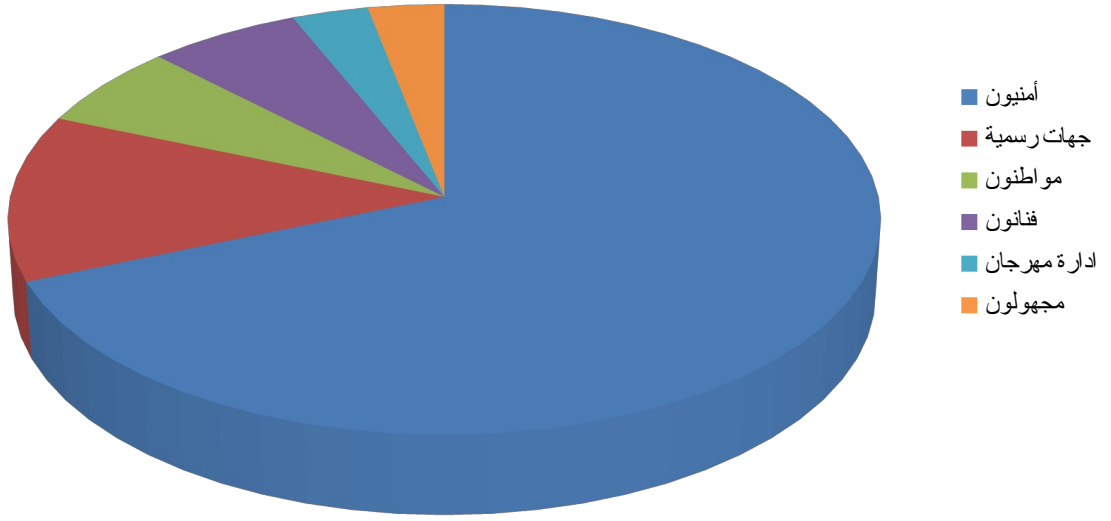
وحسب الإحصائيات تصدر حالات المنع من العمل قائمة الاعتداءات بنسبة 36.84% تليها الاعتداءات اللفظية بنسبة 13.15% ثم الاعتداءات الجسدية وحالات التضييق وطلب التراخيص بنسبة 10.52% تليها حالات التحقيق الأمني والقضائي ب 7.89% و 5.26% بالنسبة لحالات الإيقاف و 2.63% بالنسبة لحالات التهديد وتحطيم المعدات.

الاعتداءات حسب النوع



وتصدر الأمنيون قائمة المنتهكين ب 22 اعتداء اي بنسبة 57.89% من جملة الاعتداءات يليهم جهات رسمية ب 04 اعتداءات بنسبة 10.52% ثم مواطنون وفنانون ب 02 اعتداءات اي ما يقارب 5.26% من مجموع الاعتداءات لكل منهما ونقابيون وإدارة مهرجان بحالة اعتداء لكل طرف (2.63%).

المعتدون

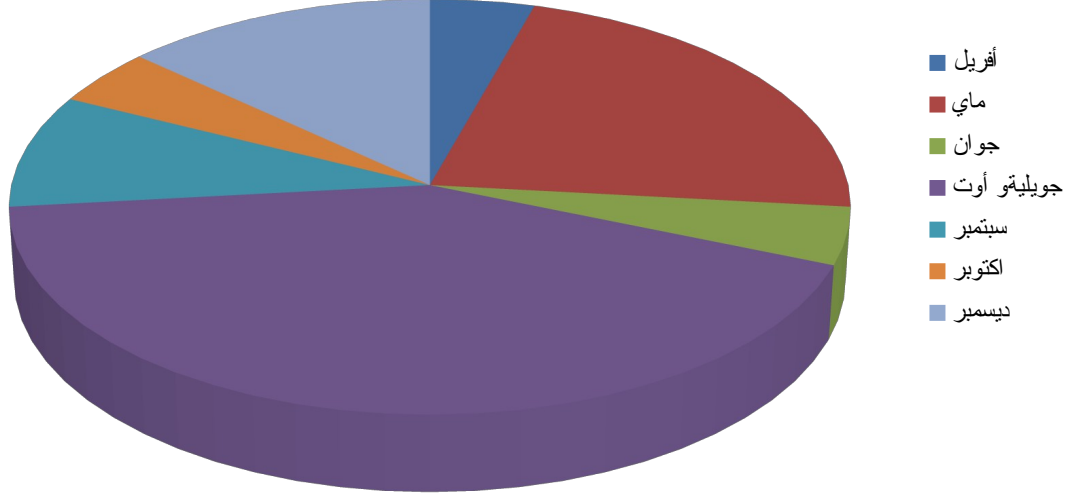


وجاءت تونس العاصمة في المرتبة الأولى ضمن الولايات التي شهدت انتهاكات ضد الصحفيين بـ 15 اعتداء اي بنسبة 39.47% تليها سيدي بوزيد ومدنين بـ 04 انتهاكات لكل منهما بنسبة 10.52% ثم القيروان والمنستير بـ 02 انتهاكات لكليهما بنسبة 5.26% فولايات بنزرت والمهدية ونابل وجندوبة بانتهاك في كل ولاية أي ما يقارب 2.63%.

وشهدت الاعتداءات الواقعة على الصحفيين تراجعا خلال الأشهر الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2016 (جانفي فيفري ومارس) وقد يعود ذلك إلى الهدوء النسبي للمناخ السياسي (ماعدا شهر مارس الذي شهد عملية بن قردان والتي لم تسجل خلاله خلية الأزمة التي شكلها مركز تونس لحرية الصحافة لرصد الانتهاكات على الميدان انتهاكات تذكر في حق الصحفيين خلال تغطيتهم الميدانية للأحداث) فيما سجلت الاعتداءات ذروتها في شهر ماي حيث سجلت وحدة الرصد 10 اعتداءات شمل 04 صحفيين في ذلك الشهر (26.31%) يليه شهر ديسمبر بـ 06 وقعت على 09 صحفيين (15.78%) ثم شهري جويلية وأوت بـ 06 اعتداءات حاصلة على 19 صحفيا (15.78%) ، وشهد شهر سبتمبر 04 اعتداءات شملت

02 صحفيين (10.52%) ثم شهر أكتوبر باعتدائين على صحفيين (5.26%) و كل من شهر أفريل باعتدائين وقعا على صحفي واحد (5.26%) وشهر جوان ب 02 اعتداءات على 02 صحفيين (5.26%).

الاعتداءات حسب الأشهر



لئن سجلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين بمركز تونس بحرية الصحافة انخفاضا ملحوظا في نسق الاعتداءات خلال سنة 2016، فإن ذلك قد أثار بعض المخاوف من يكون مرده عزوف الصحفيين على تناول مواضيع تعرضهم للمساءلة أو الاعتداء في ظل وجود مشاريع قوانين مهددة لحرية التعبير، وباستثناء شهر مارس الذي شهد أحداث بن قردان والذي لم تسجل فيه وحدة الرصد انتهاكات واقعة على الصحفيين، فإن شهر ديسمبر قد شهد في ظرف يومين 06 حالات اعتداء على الصحفيين تمثلت في المنع من العمل وطلب التراخيص والتي تضرر منها 09 صحفيين، وهو شهر شهد اغتيال المهندس محمد الزواري إضافة إلى حادثة الصحفي الإسرائيلي والتي تزامنت مع الحادثة الإرهابية في برلين والتي كان منفذها أنيس العمري، إضافة إلى شهري جويلية وأوت وهما شهرا الأحداث الثقافية (المهرجانات).

كما شهد شهر ماي ذروة الاعتداءات خلال عام 2016 وذلك بسبب الأحداث الأمنية التي شهدتها ذلك الشهر (عملية المنيهلة والعثور على مخزن أسلحة بينقردان) إضافة إلى حدث كروي.

ورغم ظهور فاعلين جدد في خارطة مرتكبي الاعتداءات على الصحفيين منذ 2015 فإن الجهات الرسمية لا تزال فاعلا قويا على هذه الخارطة وهو ما يمثل خطرا حقيقيا على حرية الصحافة، حيث شهد عام 2016 قضيتين خطيرتين من حيث النوع أولها مشروع قانون متعلق بتنظيم أعمال اللجان البرلمانية يحدد صلاحياتها وهو يهدد الصحفيين بالسجن، والثاني قضية طلب التراخيص التي مثلت إرباكا لعمل الصحفيين وتهديدا للحق في النفاذ إلى المعلومة، ويبدو ان الطرف الرسمي مستفيد من عدم وضوح هذه المسألة التي لا تأت عليها سوى بعض الفصول القانونية في مجالات محددة .

الانتهاكات الواقعة على الصحفيين

إعتداءات شهر أفريل

مشروع قانون يهدد بسجن الصحفيين ويعتدي على حقهم في سرية مصادرهم

قدم 13 نائبا في مجلس النواب مشروع قانون متعلق بتنظيم أعمال اللجان البرلمانية يحدد صلاحياتها.

ويثير الفصل 24 من هذه المبادرة التشريعية قلق المراقبين لواقع حرية التعبير في تونس حيث ينص على ما يلي "يعاقب الشخص الذي يرفض المثول أمام اللجنة، أو أداء القسم أو تقديم وثائق بحوزته بحكم مهنته، أو الامتثال لتمكين أعضاء اللجنة دخول الأماكن التي حدّتها للقيام بمهامها، أو القيام بالمعاينات التي تراها ضرورية، بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين وبخطية مالية قدرها خمسة عشر ألف دينار وبعقوبة تكميلية بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية لمدة خمس سنوات على الأقل "

ويقول الأستاذ منذر الشارني إن هذا الفصل الخطير لا يستثني الصحفيين ويجبرهم بالتالي على كشف مصادرهم وهذا يتعارض مع القانون الذي لا يجيز ذلك إلا أمام القضاء وفي حالات خاصة تتعلق بالأمن والدفاع الوطني.

ويؤكد الأستاذ الشارني ان هذا الفصل مخالف للدستور وللمرسوم المنظم للصحافة حيث يعرض الصحفي إلى:

- المس من حقه في سرية مصادرهم
- ضربه لحق حماية مصادرهم و انجاز عمله بحرية
- ضرب لمصداقية الصحفي أمام جمهوره ومصادرهم بصفة خاصة
- خلق نوع من الرقابة الذاتية للصحفي.

ودعا المركز إلى استثناء الصحفيين بحكم مهنتهم من هذا الفصل حتى يتماهى مع حقهم في حرية التعبير الذي يضمنه الدستور ومع حقهم في حماية سرية مصادرهم الذي يضمنه المرسوم عدد 115.

ويعطي مشروع القانون المتعلق بتنظيم أعمال اللجان البرلمانية صلاحيات للجنة باستصدار بطاقة جلب بالقوة العامة في حق أي شخص يرفض الحضور لسماعه أمام اللجنة ولم يستثن الصحفيين من ذلك.

وكان موقع انكفادا قد عبر عن رفضه للمثول أمام « لجنة التحقيق حول موضوع الفساد المالي والتهرب الضريبي الذي تم الكشف عنه في ما يسمّى « أوراق بنما » و مدى تورط تونسيين في الموضوع » وقد صوت البرلمان على أحداث هذه اللجنة يوم 8 أفريل، وتكونت من 22 عضواً، وعبر موقع انكفادا في مراسلة للجنة المعنية بتاريخ 7 جوان عن احترازه ورفض الصحفيين المعنيين المثول أمام اللجنة البرلمانية التي وجهت مراسلة للموقع بتاريخ 4 جوان بتعلّة وجود تضارب للمصالح داخل اللجنة باعتبار أنه يوجد في تركيبها نواب داخل أحزاب وتيارات سياسية كانت قد هدّدت موقع انكفادا بمقاضاته على خلفية سلسلة تحقيقات ما يعرف بوثائق بنما.

كما عبر الموقع عن احترازه من الفصل 24 من مشروع قانون تحديد صلاحيات اللجان البرلمانية والذي ينص على عقوبة بالسجن لمدة عامين تسلط على كل من يرفض المثول أمام اللجنة وهو ما اعتبره الموقع تعدياً على السر المهني للصحفي بما في ذلك حقهم في الاحتفاظ بسرية المصادر.

إعتداءات شهر ماي

3 ماي 2016 :

تضييق على صحفيي إذاعة "شمس أف أم"

عمد اثنين من قوات الأمن بالزّي المدني إلى التضييق على صحفيي إذاعة شمس أف أم خلال قيامهم بإضراب عام حضوري بمقر الإذاعة ، حيث التحق الأمنيان بالمكان وطلب من الإدارة تسليمهم محضر الإضراب الذي نفذه الصحفيون بعد أن اتصل بهم عون من الإدارة لإعلامهم أن الصحفيين يعدون لندوة صحفية بالمقر. وتأتي احتجاجات صحفيي إذاعة شمس أف أم على خلفية الوضعية المهنية للمؤسسة.

4 ماي 2016 :

احتجاز الصحفي عائد عميرة

قام أعوان من الأمن الوطني بإيقاف الصحفي عائد عميرة بمنطقة حي الخضراء التابعة لولاية تونس. واقتادوه إلى مركز الشرطة بالحي الأولمبي حيث تم احتجازه قرابة الساعة. وخلال فترة الاحتجاز عمل الأمنيون على طرح عديد الأسئلة من بينها ما هو خطك التحريري؟ ما هي توجهاتك؟ وهل زملاءك في العمل يقاسموك التوجه؟ ولم يكن احتجاز عميرة للمرة الأولى فقد سبقتها عديد المضايقات والإيقافات خلال تنقله بين المدن للعمل أو في منطقة منوبة.

15 ماي 2016 :

إيقاف مصور الأناضول

داهمت فرقة مكافحة الإرهاب فجرا بيت المصور الصحفي بوكالة الأنباء التركية "الأناضول" العربي المحجوبي بمنطقة المرسى وألقت عليه القبض. وتم اصطحاب المحجوبي إلى مركز الاحتفاظ بالقرجاني ثم تم نقله إلى منطقة قرطاج للتحقيق معه على خلفية العثور على بصماته في المنزل الذي جدت به عملية المنهلة الإرهابية والتي تم خلالها

القبض على 16 إرهابيا وقتل اثنين آخرين. وكان المحجوبي يقوم كغيره من الصحفيين بتغطية مسرح العملية الذي بقي مفتوحا للصحفيين للتصوير.

19 ماي 2016 :

اعتداء لفظي ومنع من العمل في المهديّة

قام نقابيان بالإعتداء بالعنف اللفظي على فريق عمل قناة "الحوار التونسي" خلال تغطيته لإضراب أعوان الصحة بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهديّة. حيث عمد أحدهم إلى سب وشتم الصحفيين خلال تصويريهم لتواصل عمل قسم الإسعجالي خلال الإضراب وطالب فريق العمل بالمغادرة. كما حاول النقابيان تحطيم الكاميرا. وقد عملت مواطنة على تصوير الاعتداء على الطاقم الصحفي.

20 ماي 2016:

عمد أعوان الأمن الرئاسي إلى منع صحفيين من دخول قصر قرطاج لتغطية اللقاء الإعلامي المتعلق بنتائج الزيارة الرسمية لرئيس الدولة الباجي قايد السبسي إلى دولة قطر. وقد تعلل الأمنيون بأنهم ملتحون وأمام إصرار الصحفيين على الدخول تم السماح لهم بذلك.

21 ماي 2016 :

منع من العمل في سيدي بوزيد

قامت عناصر من الأمن الوطني بمنع الصحفيين من تغطية مقابلة أولمبيك سيدي بوزيد وقوافل قفصة خلال محاولتهم التوجه نحو حجرات الملابس لأخذ تصريح من اللاعبين فور انتهاء المقابلة. وطالب الأمنيون الصحفيين بالمغادرة.

اعتداء بالعنف على العماري

خلال عملية منع الصحفيين من العمل في سيدي بوزيد عمد عون أمن إلى مسك يد الصحفي بجريدة الشروق قيس العماري وقام بليها إلى الخلف مستعملا العنف الجسدي.

22 ماي 2016 :

مضايقة لصحفي بسيدي بوزيد

تلقى الصحفي بقناة "حنبعل" الخاصة وائل العيفي اتصالا هاتفيا من قبل عون أمن أكد فيه أن طريقة تعامل الأمن الجيدة ستتغير مع الصحفيين. وتأتي هذه المضايقة اثر بث القناة لتقرير يوضح منع أعوان الأمن للصحفيين من تغطية لقاء أولمبيك سيدي بوزيد وقوافل قفصة بملعب 17 ديسمبر بسيدي بوزيد والاعتداء بالعنف الجسدي على أحد الصحفيين.

24 ماي 2016 :

مضايقة صحفية بمدنين

عمد عون أمن بقاعة العمليات بمنطقة الحرس الوطني بمدنين إلى الإعتداء لفظيا على الصحفية بقناة نسمة الخاصة نعيمة خليصة خلال طلبها منه رقم هاتف إقليم الحرس لأخذ الإذن بتصوير الأسلحة التي تم العثور عليها مطمورة تحت الأرض ببينقردان. وعمل الأمني على الاستهزاء بالصحفية.

الانتهاكات المسجلة خلال شهر جوان وجويلية وأوت

سجّلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة خلال شهر جوان وجويلية وأوت 08 اعتداءات على العاملين في المجال الإعلامي تضرّر منها 21 شخصا ومؤسسة إعلامية. و مسّ الانتهاك 5 امرأة و 14 رجلا.

وقد شملت الاعتداءات صحفيين يشتغلون في : 10 إذاعة (موزاييك أف أم، شمس أف أم، الإذاعة الوطنية، إذاعة تطاوين ، اكسبراس أف أم، جوهرة أف أم، بلوس أف أم، بنزرت أف أم، صبرة أف أم ، كاب أف أم) و 4 جرائد (الشروق، الصباح، الصحافة، الصريح) إضافة إلى انتهاك قطاعي.

كما عرفت هذه الفترة حصول 03 حالات منع من العمل، حالتها مضايقة و حالة اعتداء جسدي.

وقد تصدر الأمنيون قائمة المعتدين على الإعلاميين بـ 03 حالات انتهاك، يتلوها فنانون بحالتي انتهاك وإدارة مهرجان بانتهاك وحيد.

وقد تركزت الاعتداءات بكل من تونس بـ 03 حالات وجربة بـ 02 حالات ، تتلوها بنزرت بحالة وحيدة.

07 جوان 2016

محتجون يعتدون على طاقم عمل إذاعة المنستير

عمد اثنان من المحتجين من سائقي اللواج أمام إذاعة المنستير الثلاثاء 7 جوان إلى الاعتداء بالعنف الجسدي على التقني بالإذاعة عمر معتوق ممّا خلف له إصابة على مستوى الأضلع. كما عمل آخرون على منع رئيس التحرير بالإذاعة حافظ العريف من تغطية وقفة احتجاجية لسائقي "اللاج" نظموها على خلفية تغيير موقع محطاتهم إلى منطقة بعيدة عن مناطق العمران.

1 جويلية 2016 :

منع صحفي "شمس أف أم" من العمل

منع عنصر من الأمن بالزري الرسمي الصحفي بإذاعة شمس أف أم ضياء الدين الكريفي من دخول جامع الزيتونة لتغطية إحياء الرؤساء الثلاث ليلة القدر. وبمحاولة الصحفي الاستفسار عن أسباب المنع عمد عون الأمن إلى الاعتداء عليه بالعنف اللفظي طالبا منه المغادرة.

14 جويلية 2016 :

تميز في حق صحفي موزاييك

رفض الفنان التونسي صلاح مصباح الإدلاء بتصريح لإذاعة موزاييك على هامش مهرجان قرطاج الدولي معتبرا أن الرفض نابع عن قناعة شخصية. حيث تقدم مجموعة من الصحفيين للحصول على تصريح فعمل الفنان على التثبت من هوية المؤسسات الإعلامية وفور تأكده من تواجد موزاييك امتنع عن التصريح.

28 جويلية 2016 :

منع صحفيين من العمل في جربة

عمدت الوحدات الأمنية القائمة على تأمين حفل 'حسين الديك' بحومة السوق جربة إلى منع الصحفيين من التصوير والتحديد مجال تحركهم بتحريض من إدارة المهرجان. كما عملت على منع الصحفي رامي المحضي من الدخول إلى المسرح رغم استظهاره ببطاقته المهنية وتم إيقافه لمدة 15 دقيقة.

اعتداء جسدي على صحفي بجربة

فور احتجاج الصحفيين على التضييقات التي تعرضوا لها خلال حفلة حسين الديك، عمد عنصر من الأمن إلى دفع الصحفي بالإذاعة الوطنية ميمون التونسي والاعتداء عليه لفظيا .

31 جويلية 2016 :

منع صحفيين من العمل ببنزرت

مارست إدارة مهرجان بنزرت ضغوطات على الصحفيين العاملين على تغطية حفل الشاب خالد. حيث كلفت الإدارة مجموعة من العناصر التي عملت على منع الصحفيين من الدخول والاعتداء عليهم بالعنف اللفظي.

18 أوت 2016 :

لظفي العبدلي يهين الصحفيين

عمد الممثل لظفي العبدلي خلال الندوة الصحفية التي عقبت عرضه في مهرجان قرطاج الدولي إلى إهانة الصحفيين الحاضرين بالندوة مؤكدا أن مهمتهم شكر المهرجان وليس النقد الفني. وقد قتل العبدلي من شأن الصحفيين بلغة محرجة ما دفع بعضهم الي المغادرة احتجاجا على تصريحاته.

تعلقت أغلب الاعتداءات خلال شهري جويلية وأوت بتغطية التظاهرات الثقافية والمناسبات الدينية والتي تكفلت قوات الأمن بتأمينها بتوصيات من إدارة الفعاليات. وفي العادة يتم التضييق على الصحفيين عبر تحديد مجال عملهم أو منعهم من العمل، لكن في بعض الحالات تجاوزت الاعتداءات التضييق في ظل تمسك الصحفيين بحقهم في النفاذ إلى المعلومة لتصبح اعتداءات لفظية وجسدية .

وقد طال اعتداء الممثل لطفي العبدلي القطاع ككل باعتباره استهدف أكثر من 50 صحفيا ومصورا صحفيا قاموا بتغطية عرضه الذي عمل فيه العبدلي على تقزيم دور الإعلام.

وقد نبه مركز تونس في الإبان إدارة المهرجانات ومنظمي التظاهرات إلى توفير ظروف ملائمة حتى يقوم الإعلاميين بواجبهم بعيدا عن الضغوطات وكل أشكال المضايقات والتمييز. كما دعا الفنانين والمثقفين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين .

إعتداءات شهر سبتمبر 2016

بعد إنخفاض وتيرة الاعتداءات خاصة خلال شهر أوت عاد حجم الاعتداءات للارتفاع من جديد ليعود "الفاعلون التقليديون" للتحرك.

وقد سجّلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة في شهر سبتمبر 5 اعتداءات على العاملين في المجال الإعلامي تضرّر منها 05 أشخاص ومؤسسة إعلامية. و مسّ الانتهاك 05 رجال ومؤسسة إعلامية

وقد شملت الاعتداءات صحفيين يشتغلون في : إذاعة "صبرة أف أم" و 03 قنوات تلفزيونية (التاسعة تي في، شبكة تونس الإخبارية، نسمة تي في) إضافة إلى موقع "تينزي قازات".

كما عرف هذه الفترة حصول حالتني تتبع قضائي، حالة مضايقة حالة اعتداء جسدي وحالة منع من العمل.

وقد تصدّر النيابة العمومية وموظفون عموميون قائمة المعتدين على الإعلاميين بـ 02 حالات انتهاك، يتلوها مسؤولون حكوميون بانتهاك وحيد.

وقد تركزت الاعتداءات بكل من تونس بـ 02 حالات وسيدي بوزيد وجندوبة والحمامات بحالة واحدة.

15 سبتمبر 2016 :

تضييق على قناة التاسعة

أكدت إدارة قناة التاسعة تعرضها لضغوطات من قبل مسؤولين في رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وقد تعلقت التضييقات بالضغط من أجل إيقاف بث حوار الرئيس السابق محمد منصف المرزوقي.

19 سبتمبر 2016 :

اعتداء على صحفي في سيدي بوزيد

عمد المعتمد الأول بسيدي بوزيد إلي الاعتداء اللفظي والجسدي على الصحفي بإذاعة "صبرة أف أم" الناصر بوزيد خلال عمله على تغطية محاولة انتحار أحد أعوان الحظائر بمقر الولاية. حيث عمل على دفع الصحفي خلال محاولته تصوير العملية مطالبا إياه بالمغادرة.

26 سبتمبر 2016 :

منع من العمل في جندوبة

عمد المندوب الجوي للتربية بجندوبة إلي منع مراسل قناة "شبكة تونس الإخبارية" رشيد القروي ومراسل قناة "نسمة تي في" رفيق العيادي من التصوير بإعدادية طريق تونس مؤكدا أنه لا داعي للتصوير وأن الأشغال تتقدم.

جمال العرفاوي أمام القضاء العسكري

مثل الصحفي جمال العرفاوي أمام قاضي التحقيق العسكري على خلفية مقال نشره في 30 جويلية الفارط بعنوان "حادث تحطم مروحية عسكرية من يقف وراء الكارثة. وتمت إحالة

العرفاوي على معنى الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والفصل 128 من مجلة الإجراءات الجزائية.

منتصر ساسي أمام التحقيق مجددا

مثل الصحفي بقناة "التاسعة" الخاصة منتصر ساسي أمام الشرطة العدلية بالحمامات الجنوبية بتهمة تحقير المؤسسة الأمنية وذلك على خلفية تدخل شخص سنة 2012 في إذاعة شمس أف أم اعتبره الأمن مساسا به.

إعتداءات شهر أكتوبر 2016

04 أكتوبر 2016

منع فريق "فرانس 24" من العمل:

ممارسات قد تعيد الصحافة إلى مربع التضييق

تعرض فريق قناة "فرانس 24" المتكون من مراسلها وليد عبد الله والمصور حميد عمري اليوم الثلاثاء 04 أكتوبر إلى المنع من العمل في شارع الحبيب بورقيبة من قبل مجموعة من الأمن.

وقال عبد الله لوحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة إنه حين كان بصدد إجراء مقابلات مع أشخاص في شارع الحبيب بورقيبة، توجه نحوه عدد من الأمنيين وطالبوه بالاستظهار بترخيص، وأضاف عبد الله إن عون أمن رفضت الإصغاء إليه حين قال لها إنها تتجاوز صلاحياتها وأنه بإمكانه الاستظهار فقط ببطاقة صحفي وبطاقة تعريف وطنية.

وأكد الصحفي وليد عبد الله إنه بقي قرابة ساعة محاولا إقناع أعوان الأمن بأنه لا مبرر لطلبهم ترخيصا، مضيفا أن هذا التعطيل قد ينعكس سلبا على عمله.

إعتداءات شهر ديسمبر 2016

20 ديسمبر 2016

منع بوطار من العمل

تم منع مندوبة وكالة تونس إفريقيا للإنباء يوم 20 ديسمبر من تغطية وقفة احتجاجية بين قردان رغم أنها استظهرت بوثائق الهوية ورغم أن هذا الحدث لا يستدعي ترخيصا.. وأكدت روضة بوطار " أن العون قام بعدد الاتصالات وبعد قرابة نصف ساعة من الانتظار أعلمها أنه هناك تعليمات بعدم السماح لها بمواصلة عملها".

مضايقة وهرسلة أمنية للصحفي عدنان الشواشي

صرح عدنان الشواشي الصحفي "بإذاعة تونس الدولية و مراسل لقنوات أجنبية " في اتصال هاتفي لوحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة أنه تمت مضايقته من قبل أعوان الأمن يوم الثلاثاء 20 ديسمبر في شارع الحبيب بورقيبة أكثر من مرة، "محاولين استفزازه" وقال الشواشي إن عون أمن توجه له حرفيا بهذا السؤال " شنوا تعمل هنا و شنوا الموضوع

إلي بش تخدم عليه و أنت تمتنع بش تعطينا الموضوع ... " وأوضح أنه استظهر بكل الوثائق المطلوبة (بطاقة التعريف الوطنية و بطاقة صحفي).

منع الصحفي علاء زعتور من العمل

منع أعوان امن الصحفي "بالتلفزيون العربي" علاء زعتور من العمل في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة بتعلة عدم امتلاكه لترخيص، مع إن رئاسة الحكومة أرجأت إسناد التراخيص في انتظار الإجراءات الجديدة التي تنظم عمل الصحافة الأجنبية و العمل ببطاقة الاعتماد أي بطاقة مراسل أجنبي التي لا يعترف بها أعوان وزارة الداخلية حسب قوله.

23 ديسمبر 2016

منع بن عاشور من العمل وطلب ترخيص

أكد لسعد بن عاشور لوحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة اليوم الجمعة 23 ديسمبر أنه توجه إلى منطقة الوسلاتية من أجل موضوع الإرهابي أنيس العمري لصالح صحيفة "دير شبيغل" الألمانية، إلا أن أعوان أمن منعه من التصوير وطلبوا منه ترخيصا، وقال بن عاشور أنه مدّمهم بكل وثائقه المتمثلة في بطاقة صحفي محترف و بطاقة اعتماد و بطاقة تعريف وطنية للثبوت من هويته، إلا أن ذلك لم يجد نفعا.

منع كريت من العمل ومطالبته بالترخيص

استنكر المراسل الصحفي بموقع "دايلي مايل" البريطاني محمد كريت تعرضه للمنع من العمل صحبة زميليه الأجبيين اللذين لم يتمكنوا من الحصول على ترخيص للعمل. وقال كريت في تصريح لوحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة يوم الجمعة 23 ديسمبر إنه كلف من قبل رئيسه في العمل بإنجاز تقرير عن الإرهابي أنيس العمري، وأنه قبل توجهه إلى منطقة الوسلاتية، حيث كان من المفترض أن يصاحبه زميليه الأجبيين هناك، تلقى مكالمات من مركز الشرطة بالمنطقة المذكورة لاستفساره عن تاريخ قدومه، وهو ما استغربه.

واضطرّ إلى التنقل بمفرده إلى منطقة الوسلاتية، حيث تمّ منعه من العمل بسبب عدم استظهاره بترخيص رغم أنه أمد أعوان الأمن بوثائق تثبت هويته (بطاقة اعتماد و بطاقة التعريف الوطنية).

طلب ترخيص للعمل من الصحفية غاية الماجري

قالت الصحفية بإذاعة "شمس أف أم" غاية الماجري في تصريح لوحدة الرصد إنها كانت
بصدد تسجيل آراء مواطنين في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة ، حيث توجه لها عونا امن
وطالباها بالاستظهار ببطاقة هويتها، فأمدتها ببطاقة صحفي محترف و ببطاقة تعريف
وطنية، ثم طالباها بالاستظهار بترخيص، وحين عبرت عن استغرابها من طلبهما سألاها عن
موضوع عملها توجهها إلى رئيسهما في العمل الذي قال لها إن هذه الإجراءات تخص
مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية.

الصحافة المحلية في مواجهة الوضع المادي الهش
واستحقاقات حرية التعبير

أنجز مركز تونس لحرية الصحافة استمارة موضوعها " الأوضاع المهنية للصحفيين المحليين وتأثيرها في حرية التعبير"، وقد شملت هذه الاستمارة 150 صحفياً في كامل ولايات تونس يعملون مراسلين لوسيلة إعلام مكتوبة أو الكترونية أو سمعية بصرية، وتضمنت الاستمارة 10 أسئلة بخصوص الوضعيات المهنية للصحفيين المستجوبين في علاقة بصيغة العمل مع وسيلة (أو وسائل) الإعلام التي يعملون بها وأولوياتهم لأداء عملهم الصحفي إضافة إلى قيمة دخلهم من الصحافة وتأثير وضعياتهم المهنية على أخلاقيات المهنة وحرية التعبير.

وقد قدم الصحفيون المستجوبون ملاحظات بخصوص الصعوبات التي يواجهها الصحفي المحلي وحاجياتهم الخصوصية إضافة إلى توصيات من أجل تثمين دور الصحافة المحلية أو ما يصلح عليه بصحافة القرب.

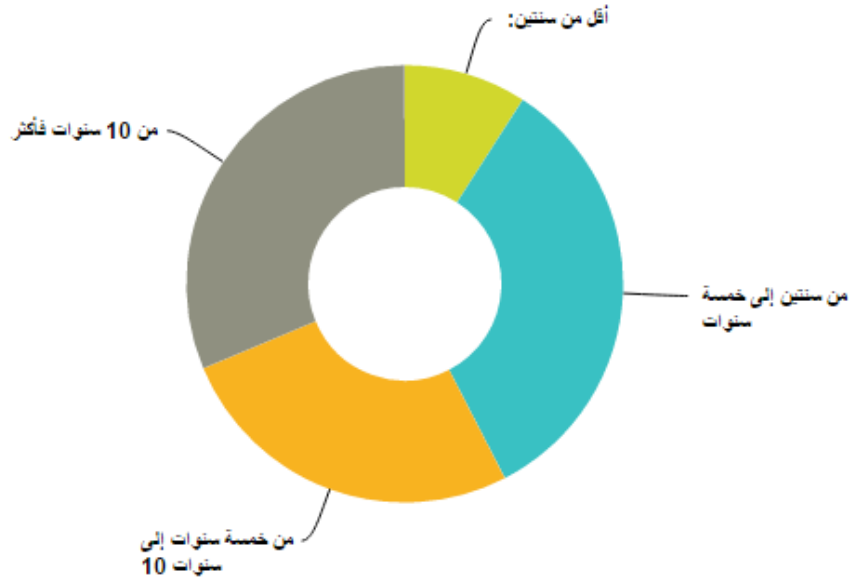
الخبرة المهنية

ويملك 31.31 % من العينة المستجوبة خبرة في مجال العمل الصحفي تفوق 10 سنوات في حين بلغت نسبة الصحفيين المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم من سنتين إلى خمس سنوات 33.33 %، ويملك 26.26 % من الفئة المستجوبة خبرة في المجال الصحفي من خمس إلى عشر سنوات أما بقية العينة فلها خبرة أقل من سنتين وهي تمثل 9.09 % من الصحفيين المستجوبين.

وهو ما يعني أن 57.57 % منهم يملكون خبرة من 5 سنوات فما فوق، وهي فترة كافية للتمتع بعقد عمل ذو مدة غير محددة مع المؤسسة المشغلة حسب القانون.

ويلاحظ أن قرابة 43 % منهم يتمتعون بخبرة من خمس سنوات فما أقل وهو ما يعني ضرورة أن أغلب هذه الفئة هي من الصحفيين الشبان الذين يعانون في أكثر الأوقات من الوضعيات المهنية الهشة ومن عدم التمتع بحقوقهم المهنية كاملة في الخمس سنوات الأولى من تجربتهم المهنية وفق ما ينص عليه القانون.

سنوات ممارسة المهنة الصحفية



الوضعية المهنية للصحفيين المحليين المستجوبين:

1- الدخل من مهنة الصحافة

وفق نتائج الاستمارة، يمثل الدخل من الصحافة بالنسبة ل 44.44 % من الصحفيين المستجوبين 100 %، في حين يمثل دخل 50.50 % من الصحفيين المستجوبين المتأني من الصحافة أكثر من 50 %.

في حين لا يتجاوز دخل 29.29 % منهم من الصحافة 20 %، ويمثل دخل 20.20 % من الصحفيين المستجوبين، من الصحافة أقل من بين 20 و 50 %، وهو ما يعني أن 49.49 % من مجموع الصحفيين المستجوبين دخلهم من الإعلام أقل من 50 % وهي نسبة مرتفعة وتحيل إلى خيارات تعتمد وسائل الإعلام وهي التوجه نحو الاعتماد على المراسلين الجهويين الذين لا يملك أغلبهم الأستاذية في الصحافة أو الذين يمارسون مهنا أخرى إلى جانب الصحافة أو لهم مشاريع خاصة.

وتتوجه بعض وسائل الإعلام في إعلاناتها الخاصة بحاجتها إلى مراسلين لوضع شروط خاصة بانتداب مراسلين لها في الجهات من ذلك:

- شهادة عمل
- شهادة في التغطية الاجتماعية
- التصريح بالوجود (باتيئة)

وتتعمد وسائل الإعلام المذكورة وضع هذه الشروط الموجهة لفئة معينة من المرشحين للعمل معها في الجهات، وهم بالضرورة من يملكون عملاقاً وليس الخبرة في العمل الإعلامي، حتى تضمن عدم مطالبة المرسلين الذين ستعتمد عليهم بحقوقهم المهنية بما في ذلك عقد عمل قانوني وراتب وفق ما تنص عليه الاتفاقية القطاعية المشتركة. ويحرم هذا التوجه خريجي معهد الصحافة وعلوم الإخبار من العمل في الجهات كما يفتح الباب لتجاوزات كبيرة في أخلاقيات المهنة، وقد وضع أحد الصحفيين المستجوبين ملاحظة داخل الاستمارة "لقد تعبت من الاستغلال" في حين كتب آخر "لابد من دخل شهري قار لضمان الكرامة".

ويمكن أن تؤثر هذه النسبة (قرابة 50 % من الصحفيين المحليين الذين لا يتجاوز دخلهم من الصحافة 50 %) في:

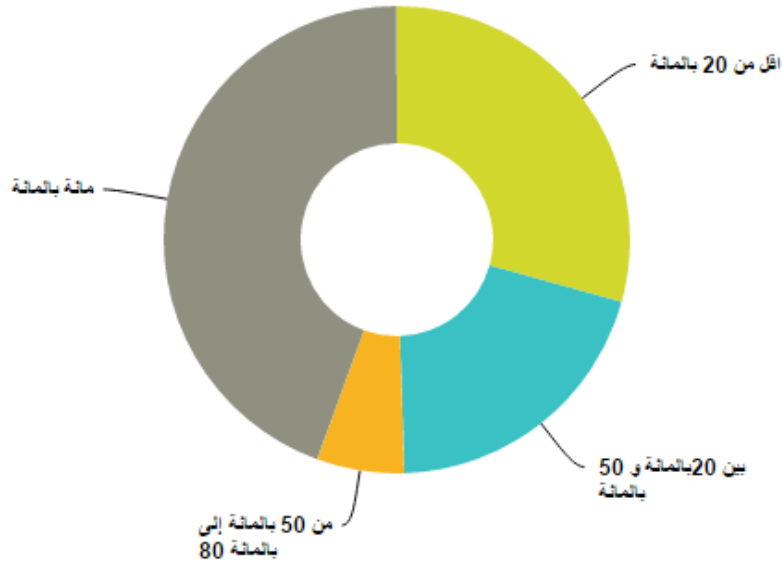
- طمس هوية الصحفي ، حيث يمكن أن يحرم الصحفي من الحصول على بطاقة صحفي محترف وما يشكله هذا الحرمان من عراقيل في عمله خاصة خلال الأحداث الكبرى التي تعيشها البلاد والتي تكون فيها بطاقة الصحفي المحترف بمثابة بطاقة الهوية والتي يحرم أحيانا من لا يملكها من النفاذ إل المعلومة، وقد طالب أحد المستجوبين ب" ضرورة الإدلاء ببطاقة مهنية".

إن من شروط الحصول على بطاقة انخراط عضو عامل في الهيكل النقابي هو ان يفوق الدخل من الصحافة 90 بالمائة وهو ما يعني أن قرابة 66 بالمائة من الصحفيين الجهويين المستجوبين لا يتمتعون ببطاقة انخراط "عضو عامل" وطالب احد المستجوبين الهيكل النقابي ب" الاعتراف بالمراسلين الجهويين" حسب قوله، وأضاف صحفي آخر أنه يجب " الاعتراف القانوني والمحلي والوطني والدولي بصفة المراسل الجهوي الصحفية".

- عدم الاضطلاع بالدور الكامل في حق الجهة التي يعمل بها المراسل، حيث يمكن لعدم تفرغ المراسلين الذين يملكون مصدر دخل آخر غير الصحافة الجهات المعنية من نقل مشاغلها يصل إلى حد التقصير.

- يمكن أن تخلق هذه الوضعية تضارب مصالح بالنسبة للصحفي وهو ما يتيح المجال لإنحرافات قد تمس أخلاقيات المهنة المعمول بها إجمالاً لا يمكن التغاضي عن المشهد الذي يفرضه الواقع وفرضته سياقات أخرى، ومن المهم إدماج هذه الفئة من الصحفيين المحليين داخل الجسم الإعلامي من أجل خلق شعور أقوى بالانتماء إلى القطاع وهو ما يعني ضرورة التزام وفهم أشمل للرسالة الإعلامية واحترام لأخلاقياتها.

الدخل من الصحافة



2- الراتب الشهري الذي يتقاضاه المراسل الجهوي من مؤسسة إعلامية واحدة:

أظهرت نتائج الاستمارة ان 50.52 بالمائة من الصحفيين المستجوبين يتحصلون على رواتب من المؤسسات الاعلامية المشغلة لهم تقل عن 400 دينار شهريا، في حين تتراوح أجور 21.65 بالمائة منهم بين 400 و 700 ديناراً، ويتقاضى 12.37 بالمائة من العينة المذكورة بين 700 و 1000 ديناراً. ويتحصل 15.46 بالمائة على اجور تفوق 1000 ديناراً.

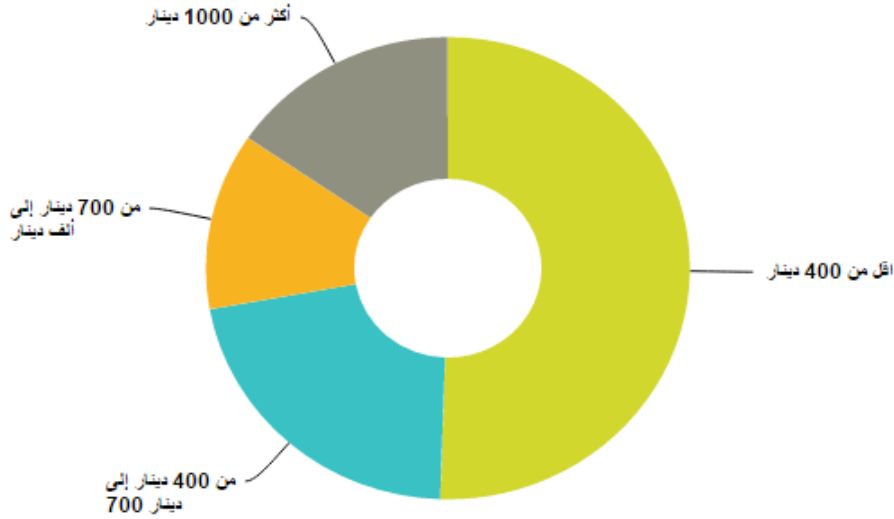
وتشير هذه الأرقام ان 84.54 بالمائة من العينة المستجوبة يتقاضون أجوراً أدنى مما تنص عليه الاتفاقية القطاعية المشتركة، وهي نسبة مرتفعة وتعطي صورة عن الوضع المهني والمادي الهش للصحفيين المحليين وللصحافة المحلية عموماً.

يمكن لوسائل الإعلام المشغلة استغلال الوضع المادي الهش للمراسلين الجهويين لممارسة تضييقات وصنصرة، خاصة ان المجال مفتوح للتخلي عن الصحفيين نظراً لصيغ العمل معهم غير القانونية والتي لا تحمي حقوقهم، وطالب أحد الصحفيين المستجوبين ب" إنشاء هيئات تحرير متوازنة حتى لا ينفرد المدير أو رئيس التحرير بسلطة النشر" في حين رأى آخر أنه يجب توفير "ضمانات إضافية لعدم تدخل إدارة المؤسسة الإعلامية في محتوى المادة المقدمة و عدم فرض قيود و شروط تحد من فاعلية الصحفي".

وتمثل هذه المطالب قضايا عامة تهم الصحفيين إجمالاً، غير انها قد تكون رافدا لحماية الصحفيين المحليين بصفة خاصة وهي مطلب ذو خصوصية بالنسبة للصحافة المحلية لعدة اعتبارات وهي:

- تغيّر مفهوم الإعلام الجهوي حيث لم يعد مجرد ناقل لأنشطة السلط المحلية أو الجهوية بل أصبحت الصحافة المحلية أو ما يسمى بصحافة القرب فاعلا أساسيا في نقل الأخبار أولا باعتبار أن أغلب الأحداث الكبرى تعيشها الجهات، وبالتالي فهي تعتبر العين التي تنقل ما يحصل في الجهات، ثانيا أصبح الدور الموكل للصحافة المحلية اكبر، فهي شريك في محاربة الفساد والحوكمة الرشيدة إضافة إلى أنها عين تراقب أداء السلطة المحلية كما انها وسيط يبلغ صوت المواطن في الجهات.
- من المهم، أمام الأدوار الطبيعية التي من المفترض أن تضطلع بها صحافة القرب، أن تسعى المؤسسات الإعلامية لتحسين الوضعية المادية للصحفيين المحليين الذين تتعامل معهم وهو ما سينعكس بدوره على صورته داخل المجتمع المحلي إضافة إلى تقليص فرص إستغلال وضعية الصحفيين الهشة من أجل مصالح خاصة.

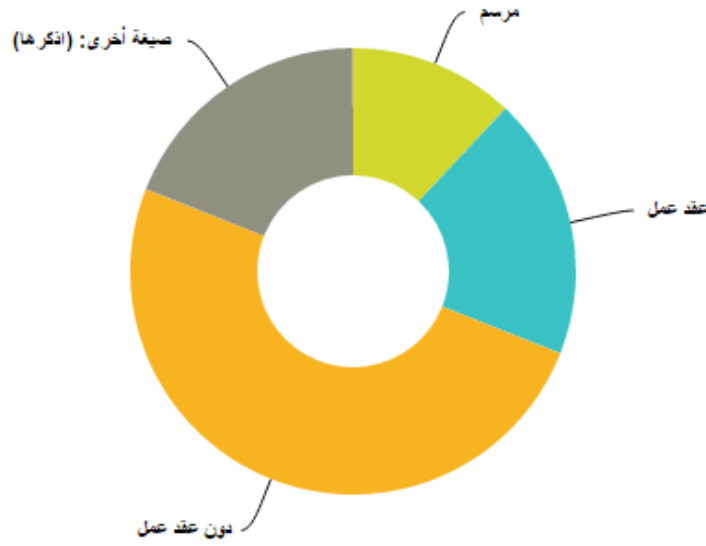
الراتب الشهري (من مؤسسة واحدة)



تظهر نتائج الاستمارة أن 50 % من الصحفيين المستجوبين يعملون دون عقود عمل، وأن 19 بالمائة تربطهم علاقة تشغيلية بواسطة عقود عمل وأن 12 % فقط مرسومون في حين يعمل 19 % من الفئة المستجوبة بصيغ عمل أخرى.

ويمكن القول أن هذه الأرقام منطقية بما أن نصف مداخل قرابة 50 % من الصحفيين المستجوبين، تقريبا متأتية من مهن أخرى.

العلاقة التشغيلية



كما تشير نتائج الاستمارة أن 85 بالمائة من الصحفيين المستجوبين قالوا انهم لا يتحصلون على المنح الخاصة بالصحفيين وأن 15 % فقط أجابوا بنعم.

وتدق هذه الأرقام ناقوس خطر لوضعية الصحافة المحلية الهشة التي من الممكن أن تجعلها فريسة سهلة لرؤوس المال الفاسدة ولخدمة مصالح ضيقة لأطراف سياسية داخل الحكم أو خارجه.

إن المناسبات السياسية مثل الانتخابات تمثل مناخا ملائما لاستغلال وضع الصحافة المحلية خاصة من اجل خدمة أجندات سياسية ضيقة وهو ما يؤدي ضرورة إلى:

- تقزيم دور الصحفي المحلي داخل المجتمع باعتبار أن الضوء يسقط عليه بأكثر حدة خاصة على مستوى علاقاته وتصبح مصداقيته في الميزان
- تجاوزات لأخلاقيات المهنة الصحفية وعدم احترام ميثاق شرف المهنة
- انتهاك لحق المواطن في الحصول على المعلومة الدقيقة

هل تحصل على المنح الخاصة بالصحفيين:



تأثير الوضع المهني في العمل الصحفي وفي حرية التعبير وأخلاقيات المهنة:

قال 57% من الصحفيين المحليين المستجوبين إن وضعهم المهني يؤثر في عملهم الصحفي في حين أجاب 43% منهم بلا.

ويمكن تفهم الفئة التي أجابت بأن الوضع المهني لا يؤثر في العمل الصحفي من خلال نسبة الصحفيين الذين يملكون مصادر ثانية للدخل (غير مأتية من العمل في المجال الإعلامي) تصل إلى خمسين بالمائة وتصل نسبتهم إلى 50%، حيث لا يمكن أن يشكل الدخل أو الوضع المهني هاجسا كبيرا لدى أغلبية هذه الفئة، في حين يقول أكثر من نصف المستجوبين أن وضعهم المهني (84.54% من الصحفيين المستجوبين يتقاضون أجورا أقل من الأجر القانوني الذي تنص عليه الاتفاقية القطاعية المشتركة و 50.52% منهم دخلهم أقل من 400 ديناراً و 50 بالمائة منهم دون عقود عمل) يؤثر في عملهم.

هل تعتقد أن الوضع المادي و المهني له تأثير على حرية التعبير



ويمكن أن يؤثر الوضع المهني الهش بطرق مختلفة، حيث يرى 63 % من الصحفيين المحليين المستجوبين أن الوضع المادي والمهني يؤثر في حرية التعبير في حين أجاب 37 % منهم بلا. وقال أحد الصحفيين المحليين الذين تم اسجوابهم إنه يجب "تحسين الوضع المادي والمعنوي والمهني"، وهو مطلب مشترك بين جميع الصحفيين المستجوبين وتكون تأثيرات هشاشة الوضع المادي على حرية الصحافة كالاتي:

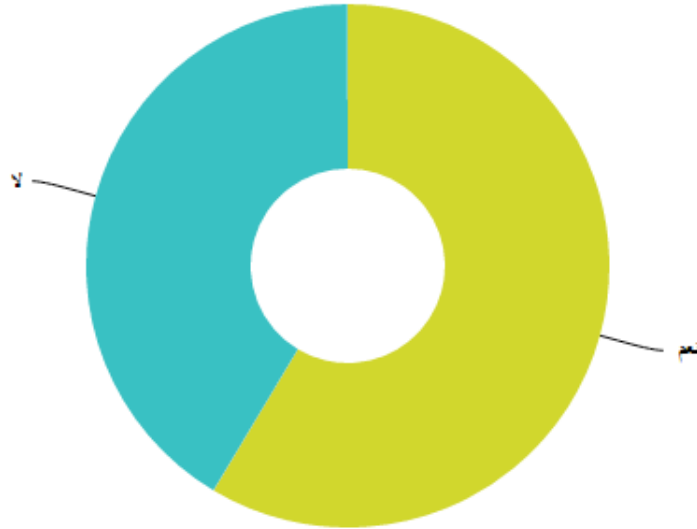
- ويمكن للصحفيين الذين يعانون من وضعيات مهنية هشة أن يمارسوا الرقابة الذاتية التي تعتبر أخطر تهديد لحرية الصحافة، حيث يمكن أن يكون هاجس الصحفي الذي لا تربطه علاقة شغلية واضحة بالمؤسسة الإعلامية المشغلة، هو ضمان استمرارية عمله مع المؤسسة المشغلة وبالتالي يكون أحيانا رهن ضغوطات المؤسسة ومصالح مالكيها من جهة ومتطلبات العمل الحفي المهني.
- تفتح الأوضاع المهنية الهشة الباب أمام المال الفاسد (سياسيون أو رجال أعمال) كي يتدخل في عمل الصحفيين عموما، وغالبا ما يسعى من لهم مصالح إلى استغلال هذه الأوضاع من أجل مصالحهم أو من أجل إجبار الصحفيين على التعطيم على معلومات لا تتوافق مع هذه المصالح خاصة أن الضوء يكون مسلطا أكثر على الصحفي المحلي مقارنة بصحفي المركز.

وفي علاقة بتأثير الوضع المهني الهش للصحفيين في الالتزام بالأخلاقيات والضوابط المهنية ، أجاب 58.59 % من الصحفيين المستجوبين بنعم في حين كانت إجابة 41.41

% بلا، وتعكس هذه النتيجة وعي جزء من الصحفيين المستجوبين وهم في أغلبهم الفئة التي تتقاضى دخلا ضعيفا من الصحافة، وقد طالب أحد المستجوبين ب"مزيد تأطير الصحفيين المحليين في علاقة بأخلاقيات المهنة الصحفية والتزامهم بها".

يواجه الصحفيون المحليون ضغوطا كبرى فهم يقعون ضمن معادلة السباق نحو الحصول على المعلومة ومصادر متنوعة من جهة وضغوط تلك المصادر (رسمية أو غيرها) ووضع مهني هش من جهة أخرى، وبقدر ما يتعاطم دورهم الاجتماعي ويصبح أكثر وضوحا في محاربة الفساد بقدر ما يضيق حولهم الخناق من أجل تحجيم هذا الدور بطرق أو بأخرى ويكون وضع الصحفيين المهني الهش عاملا أساسيا يسهل الطريق نحو الانحراف عن ميثاق شرف المهنة.

هل تعتقد ان الوضع المادي الهش يؤثر في الالتزام بالاخلاقيات والضوابط المهنية؟



- حاجيات الصحفي المحلي حسب الأولوية:

يرى 83% من الصحفيين المحليين المستجوبين ان الصحفي المحلي بحاجة إلى ضمانات أكثر لتحسين الوضع المهني والمادي في حين يرى 59% انه للصحفي أولوية تحسين الوضع المهني إضافة إلى ضمانات إضافية لحمايته ويعتبر 48% انه إضافة إلى هذه الأولويات يجب توفير ضمانات أكثر للنفذ إلى المعلومة في حين يرى 48% من الصحفيين المستجوبين أنه من الأولويات توفير ضمانات أكبر لحرية التعبير.

وتظهر هذه النتائج ان الصحفي المحلي يشكو من هاجس تحسين وضعه المهني، حيث ينعكس هذا الوضع أساسا على:

- حماية الجسدية والمعنوية سواء من خلال معدات الحماية الجسدية التي أصبحت ضرورة ملحة بتغير الوضع الأمني حيث قام الصحفيون لأول مرة بالعمل في منطقة تشهد صراعا مسلحا في شهر مارس 2016 خلال عملية بن قردان وكانت حياتهم معرضة للخطر حيث اضطر بعضهم إلى استعارة سترات واقية من قوات الأمن دون وعي بخطورة ذلك كونهم كانوا هدفا لرصاص الإرهابيين. كما طالب الصحفيون بتفعيل القوانين التي تحميهم خلال مضايقات السلط الجهوية والأمنية لهم.

- من أهم المطالب هو تسهيل النفاذ إلى المعلومة حيث يمكن للصحفي المحلي والذين لا يملكون بطاقة مهنية أو من هم في بداية مسيرتهم المهنية أن يواجهوا صعوبة في النفاذ إلى المعلومة والتي تكون في أغلب الأحيان محتكرة من قبل موظفين لدى الدولة ويمارسون العمل الصحفي في الوقت ذاته.

- يعي اغلب الصحفيين المحليين أن حرية الصحافة تكون مهددة بالتوازي مع هشاشة الوضع المهني، لذلك فإن هذا المطلب أصبح أساسيا وملحا خاصة أن الصحفي أصبح أكثر وعيا بدوره الاجتماعي وبالرسالة الأخلاقية (déontologique) التي يحملها.

ماهي حاجيات الصحفي المحلي حسب الاولوية؟

